وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معهد العلمين للدراسات العليا

النجف الأشرف ـ العراق

# المشاركة السياسية للمرأة العراقية من 1921 - 2014

## رسالة تقدم بها الطالب

**علي نور مهدي**

**إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية ــ الدراسات السياسية**

## بإشراف الأستاذ المساعد الدكتور

## عدنان عاجل عبيد

1436هـ

2015م

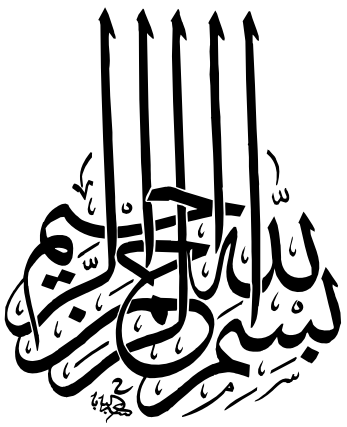

((ولا تتمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعضٍ للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساءِ نصيبُ مما اكتسبن واسألوا الله من فضله إنَّ الله كان بكل شيءٍ عليماً..))

صدق

الله العلي العظيم

**النساء : (32)**

## اقرار المشرف

اشهد ان اعداد هذه الرسالة الموسومة ( **المشاركة السياسية للمرأة العراقية من 1921 – 2014)** لطالب الماجستير ( **علي نور مهدي** ) قد جرى تحت إشرافي في قسم العلوم السياسية , وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية .

**التوقيع:**
**الاسم : أ.م.د. عدنان عاجل عبيد**
**التاريخ / /**

## توصية السيد رئيس القسم العلمي

بناءً على التوصية المقدمة من قبل الأستاذ المشرف ارشح هذه الرسالة للمناقشة .

**التوقيع :**
**الاسم : أ.د.بلقيس محمد جواد**
**التاريخ : / /**

## اقرار لجنة المناقشة

نحن رئيس وأعضاء لجنة المناقشة طالب الماجستير( **علي نور مهدي** ) قد اطلعنا على الرسالة الموسومة (**المشاركة السياسية للمرأة العراقية من 1921 – 2014** ) وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها لماله علاقة بها بتاريخ ( / / )، ونشهد أنها جديرة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية بتقدير ( ) .

**رئيساً**

**التوقيع :**

**الاسم : أ.د.بلقيس محمد جواد**

**التاريخ :**

**عضواً**

**التوقيع :**

**الاسم : أ.م.د. فراس عبد الكريم البياتي**

**التاريخ :**

**عضواً**

**التوقيع :**

**الاسم :أ.م.د.نجم عبد طارش**

**التاريخ :**

**عضواً ومشرفاً**

**التوقيع :**

**الاسم :أ.م.د.عدنان عاجل عبيد**

**التاريخ :**

**صادق عليها مجلس معهد العلمين للدراسات العليا في النجف الأشرف في جلسته المرقمة ( ) والمعقودة في / / 2016**

**أ.م.د.عباس عبود عباس**

**عميد معهد العلمين للدراسات العليا**

**التاريخ / /2016**

**<u>اقرار المقوم اللغوي</u>**

اشهد اني قد اطلعت على رسالة طالب الماجستير **( علي نور مهدي )** الموسومة **( المشاركة السياسية للمرأة العراقية من 1921 – 2014 )** وقد قومتها من الناحية اللغوية والاسلوبية ، وبذلك تكون صالحة للمناقشة .

**المقوم اللغوي**

**التوقيع:**

**الاسم : م.م.هاشم جبار الزرفي**

**الكلية : كلية الشيخ الطوسي الجامعة**

**التاريخ / /**

**اقرار المقوم العلمي**

اشهد اني قد قرأت على الرسالة الموسومة **( المشاركة السياسية للمرأة العراقية من 1921 – 2014 )** والمقدمة من قبل الطالب **( علي نور مهدي )** الى معهد العلمين للدراسات العليافي النجف الأشرف قسم العلوم السياسية ، وقد وجدتها صالحة من الناحية العلمية وجديرة بالمناقشة.

**التوقيع:**

**الاسم : أ.م.د.زيد عدنان محسن**

**الكلية :**

**التاريخ / /**

# الإهـداء

إلى روح والدي العزيز ( رحمه الله ) .

إلى نبع الصبر والحنان ... والدتي .

الى بساتين العطاء وورود المحبة ...أخوتي وأخواتي .

الى أبنتي الغالية .. حباً واعتزازاً .

# شكر وتقدير

الحمد لله العليم الكريم والشكر له ( سبحانه وتعالى ) على فضله وإحسانه والصلاة والسلام على خير خلق الله النبي ( محمد ) صلى الله عليه وسلم وآله الطيبين الطاهرين.

أتقدم بالشكر والامتنان إلى:-

- الأستاذ المساعد الدكتور عدنان عاجل عبيد ( المشرف على الرسالة ) , لجهوده وإرشاداته القيمة التي ساعدتني كثيراً مما له أثرٌ في رفع مستوى رسالتي هذ وإظهارها بالصورة اللائقة علمياً.
- أساتذتي الأفاضل في معهد العلمين للدراسات العليا .
- جميع زملائي وأصدقائي , وأفراد أسرتي , وكل من مدّ لي يد العون والمساعدة , لهم جميعاً خالص الشكر والتقدير والعرفان .

**الباحث**

## ملخص الدراسة

احتل موضوع المشاركة السياسية للمرأة العراقية أهمية خاصة لجهة توسيع المنافسة العادلة والمساواة بين جميع المواطنين بتمكين المرأة من المشاركة في أمور السياسة والحكم والتعبير عن إرادتها في اختيار من يمثلها والمشاركة في القرارات المجتمعية ولاسيما ما يخص منها مجتمع النساء .

وإنصافا للواقع فقد حصلت تغيرات مهمة في المشاركة السياسية للمرأة العراقية لكنها بحاجة الى تطوير إذ يوجد اليوم عدد غير قليل من النساء في البرلمان العراقي وفي المجالس المحلية والبلدية ، غير أن هذا التحول الديمقراطي الجديد جاء من دون تهيئة أو تمهيد ، وفي ظل أوضاع أمنية غير مطمئنة ، فضلا عن تردد المرأة نفسها وتأثير بعض القوى الاجتماعية والسياسية الفاعلة التي تحمل ايديولوجيات متزمتة ازاء المرأة ، أثرت في صورة التحول الديمقراطي في العراق .

إن الهدف الرئيس لهذه الدراسة هو التعرف على أهم ملامح الأداء السياسي للمرأة العراقية وأنماطه والعوامل التي تُفعلهُ أو تعوقه ، وتحديد الخطوات والبرامج العلمية التي يمكن أن تدعم عملية التحول الديمقراطي وتشجيع المرأة على ممارسة حقها في المشاركة السياسية بحريّة ، وفقاً للضمانات الدستورية وما آلت أليه المواثيق الدولية من حقوق للمرأة كمواطن .

واستخلصت الدراسة أن تجارب التحول الديمقراطي التي حصلت في العراق لم تحصل بشكل تدريجي بل عن طريق الصدمة وبمؤثرات خارجية ، فالأولى في عشرينات القرن الماضي حدثت بتأثير الاحتلال البريطاني ، والثانية بعد عام 2003 حدثت بتأثير الاحتلال الدولي للعراق .

وكان من بين الضرورات التي ركز عليها الباحث في دراسته هو تعزيز حقوق المرأة على نحو ما أوصت به المواثيق والمعاهدات الدولية المعنية بحقوق الإنسان والقضاء على التمييز ضد المرأة ، الذي من شأنه تعزيز التحولات الديمقراطية في العراق ، وكذلك تشجيع المرأة على الدخول في المنافسات الانتخابية باعتماد قوائم مستقلة خاصة بها .

وأظهرت الدراسة أنَّ ارتفاع نسبة المشاركة السياسية للمرأة بارتفاع المستوى الثقافي والاقتصادي للطبقة التي تنتمي اليها النساء ، وارتفاع نسبة العزوف عن المشاركة بانخفاض المستوى الثقافي والاقتصادي للمرأة . كما تبين أنَّ انتماء المرأة إلى الاحزاب ومنظمات المجتمع المدني يرفع مشاركتها في العمل السياسي .

## المحتويات


| الموضوع | رقم الصفحة |
|---|---|
| الآية القرآنية . | أ |
| الإهداء . | ب |
| الشكر والتقدير. | ج |
| اقرار المشرف . | د |
| اقرار لجنة المناقشة . | هـ |
| ملخص باللغة العربية | ح ـ ط |
| المحتويات . | ك ـ ل |
| **المقدمة .** | 1 ـ 9 |
| **الفصل الاول**<br>**مفهوم المشاركة السياسية للمرأة والنظريات المفسرة له** | 10 _ 42 |
| **المبحث الاول** :مفهوم المشاركة السياسية . | 11 _ 30 |
| **المطلب الأول** : المشاركة السياسية . | 11_ 17 |
| **المطلب الثاني** : النظريات المفسرة للمشاركة السياسية للمرأة . | 17 – 30 |
| **أولاً** : النظرية البنائية الوظيفية . | 17 _ 20 |
| **ثانياً** : نظرية التحديث السياسي والمشاركة السياسية للمرأة . | 20 _ 22 |
| **ثالثاً** : النظرية الماركسية والمشاركة السياسية للمرأة. | 22 _ 24 |
| **رابعاً** : النظرية النسوية الحضارية . | 24 _ 26 |
| **خامساً** : نظرية الجندر والمشاركة السياسية . | 26 – 27 |
| **سادساً** : نظرية الديمقراطية . | 27 _ 30 |
| **المبحث الثاني** : المشاركة السياسية للمرأة في الإسلام . | 31 _ 42 |
| **المطلب الأول** : مكانة المرأة في الإسلام . | 31 _ 38 |
| **المطلب الثاني** : الحقوق والممارسات السياسية للمرأة في الفكر السياسي الإسلامي | 38 _ 42 |
| **الفصل الثاني**<br>**التأطير الدستوري والتشريعي للمشاركة السياسية للمرأة في العراق** | 43 _ 93 |
| **المبحث الأول** : التنظيم الدستوري للمشاركة السياسية للمرأة في العراق من عام 1921ـ 2014 . | 44 _ 67 |
| **المطلب الأول** : **التنظيم الدستوري للمشاركة السياسية للمرأة في العراق من عام 1921 ـ 1958** | 46 _ 53 |

| | |
|---|---|
| **المطلب الثاني** : التنظيم الدستوري للمشاركة السياسية للمرأة في العراق من عام 1958 – 2003 | 61 _ 53 |
| **المطلب الثالث** : : التنظيم الدستوري للمشاركة السياسية للمرأة في العراق من عام 2003 _ 2014 | 67 _ 61 |
| **المبحث الثاني** : التنظيم التشريعي للمشاركة السياسية للمرأة في العراق من عام 1921 – 2014 | 93 _ 68 |
| **المطلب الأول** : التنظيم التشريعي للمشاركة السياسية للمرأة في العراق من عام 1921 – 1958 | 75 _ 70 |
| **المطلب الثاني** : التنظيم التشريعي للمشاركة السياسية للمرأة في العراق من عام 1958 – 2003 | 81 _ 76 |
| **المطلب الثالث** : التنظيم التشريعي للمشاركة السياسية للمرأة في العراق من عام 2003 _ 2014 | 93 _ 81 |
| **الفصل الثالث**<br>**المشاركة السياسية للمرأة العراقية , الواقع والمستقبل** | 123 _ 94 |
| **المبحث الأول** : مشاركة المرأة العراقية في السلطات الثلاث . | 110 _ 95 |
| **المطلب الأول** : مشاركة المرأة في السلطة التشريعية . | 101 _ 96 |
| **المطلب الثاني** : مشاركة المرأة في السلطة التنفيذية . | 105 _ 101 |
| **المطلب الثالث** : مشاركة المرأة في السلطة القضائية . | 110 _ 105 |
| **البحث الثاني** : مستقبل المشاركة السياسية للمرأة العراقية . | 123 _ 111 |
| **المطلب الأول** : الرؤيا السلبية لمستقبل المشاركة السياسية للمرأة العراقية . | 118 _ 114 |
| **المطلب الثاني** : الرؤيا الايجابية لمستقبل المشاركة السياسية للمرأة العراقية . | 123 _ 119 |
| الخاتمة . | 127 _ 124 |
| المصادر. | 146 _ 128 |
| ملخص باللغة الانكليزية . | a– b |

## المقدمـــة

إن أهم ما يميز علاقة المجتمع بالمؤسسة السياسية هو ضمان مشاركة أفراد المجتمع في النشاط السياسي ، حتى يكون النظام السياسي قادراً على الإيفاء بالتزاماته المتبادلة مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى التي تتولى المشاركة في صنع القرارات السياسية ومتابعة تنفيذها وطاعتها مع أفراد المجتمع . فأي نظام سياسي في أي مجتمع يتطلع الى الديمومة والاستقرار ، وقد لا يتأتى له ذلك إلا من خلال تطور وسائل الاتصال الجماهيري التي تهيئ لأفراد المجتمع ممارسة حقوقهم السياسية على أكمل وجه ، وان المشاركة تحافظ على استمرار النسق وتحافظ على توازنه ، وذلك لأن ممارسة المرأة للمشاركة السياسية من شأنها أن تعمل على تحقيق الرضا السياسي لشريحة واسعة تمثل نصف المجتمع في كافة مجالات الحياة .

فضلاً عن ما تمثله المشاركة السياسية للمرأة من تأثير في تغيير مركزها الاجتماعي بما ينعكس سلباً إيجابا على آثارها في المؤسسات الاجتماعية الأخرى التي يضمها النظام الاجتماعي للمجتمع ، وأن النشاطات السياسية تترك آثارها الفاعلة في جميع مؤسسات المجتمع ( مثلما تتأثر هي بها ) إذ يصيبها التغيير من نمط الى آخر .

إن مسألة مشاركة المرأة في الحياة السياسية أصبحت اليوم من الأمور المهمة والحيوية الملازمة لحقوق الإنسان والديمقراطية ، وأن العملية الديمقراطية تبقى قاصرة ما لم يتحقق إشراك المرأة وعلى قدر المساواة مع الرجل في إدارة الدولة والمجتمع ورسم سياستهما .

وحين نستعرض موضوع المشاركة السياسية للمرأة التي تمثل جانبا من حقوقها كإنسان نجد أن المرأة العراقية شأنها شأن الرجل عانت من أشكال متعددة من الانتهاكات لحقوقها سواء في مجالات السياسة أم التعليم أو التعبير عن الذات ، وبقت الصورة النمطية التقليدية عنها لم تتغير كثيرا ، إذ إن مشاركتها في الأنشطة السياسية والاجتماعية بالقياس إلى الرجل كانت متدنية في ظل القيم الذكورية المتوارثة المتأصلة في الشخصية العراقية. التي أبقت على عزلتها عن أمور السياسة والحكم ، وحتى في حالة مشاركتها فإنها تكون مشاركة صورية أو شكلية ، بسبب الموقف المجتمعي من دخول المرأة إلى عالم السياسة .

**أولاً – مشكلة الدراسة :**

تُعد الإنتخابات أحد أهم مظاهر المشاركة السياسية في الأنظمة الديمقراطية المعاصرة، وفي ظل النظام العالمي الجديد وتزايد الدعوات للإصلاح والديمقراطية ، أصبح الحق في المشاركة السياسية ، و إجراء انتخابات حرة نزيهة حلقة مهمة من سلسلة الحلقات المفضية إلى النظام الديمقراطي ، ووسيلة أساس لتعبير الشعب عن إرادته في اختيار نوابه وفي استبدالهم . وهذا الحق نصَّ عليه وكفله للمرآة الإعلان العالمي لحقوق الانسان لعام ( 1948 ) ووثيقة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام (1966 ) ونصت عليه العديد من المعاهدات والاتفاقات الدولية والاقليمية . حتى أصبحت هذه الممارسة مبدأ دستورياً تحرص الدول الديمقراطية على تطبيقه والالتزام بمضمونه تجسيدا لمبدأ المساواة بين المواطنين في المشاركة الانتخابية تصويتا وترشيحا، غير أنَّ المشاركة الانتخابية للمرأة لم تسر دائما في خط مستقيم ، ولم تطبق من دون متاعب ، بل العكس هو الصواب . إذ أنَّ الواقع يكشف عن أنَّ المرأة لم تأخذ أثرها في ممارسة حقوقها السياسية بما يتناسب مع ثقلها السكاني ومكانتها وعطائها وتأريخها، لو لا وجود نظام (الكوتا) الذي ساعدها بقوة القانون تحديد عدد من المقاعد للمرأة .

فحتى بداية القرن العشرين كان حق التصويت مقتصراً على الرجال دون النساء، و في جميع دول العالم تقريبا ، ولكن حاليا تنص دساتير معظم دول العالم على حق النساء في التصويت ، أما حق الترشيح فما زال هناك عدد من الدول لم تمنح هذا الحق للمرأة . وقد أشار الى هذه الظاهرة الأمين العام السابق للأمم المتحدة السيد كوفي عنان ، في رسالته بمناسبة يوم المرأة في (8 مايس 2006 ) بقوله: إنَّ الاحصاءات الدولية توضح أن مشاركة النساء في أمور السياسة ، وفي عملية صنع القرار السياسي ما زالت أقل من المأمول. والديمقراطية ليست هي الانتخابات فقط ، بل الانتخابات هي جزء من الديمقراطية ، وليست الديمقراطية برمتها .

ذلك بأنَّ مشاركة المرأة في التصويت لا يعني بالضرورة تحصيل النساء تمثيلا في الهيئات المنتخبة يوازي نسبتهن في المجتمع أو يدنو منها ، أو حصولها على حقوقها السياسية ، وقد تحتل المرأة بموجبه مقاعد في البرلمان ، وقد تصل الى المناصب الوزارية التي قد تبدو من الناحية الشكلية أنها مؤشر على تقدم المرأة ونيلها حقوقها ، ولكنها في العمق لا تعبر تعبيراً صادقاً عن مكانتها الحقيقية في المجتمع ، وفي الاشتراك في صنع القرار ، وأمام هذه المؤشرات فإنَّ الواقع العراقي يؤشر أنَّ الأوضاع السياسية للمرأة العراقية لا تختلف عن ذلك كثيراً ، ولا

سيما مشاركتها الانتخابية االتي ما زالت بعيدة عن النضوج المطلوب ، وما حققته من نتائج هي نتائج ظاهرية كالمشاركة الصورية والشكلية، أبقت المرأة بعيداً عن الفاعلية السياسية والتأثير الاجتماعي.

ففي الجانب السياسي لم يشهد العراق ممارسة ديمقراطية حقيقية على مستوى الحكم وتداول السلطة ، بما يكفل حريات الأفراد وحقوقهم ، إذ أنَّ السمة التي لازمت النظام السياسي بعد (1958) وحتى تغيير النظام السياسي سنة (2003) هي الانقلابات العسكرية ، والعنف السياسي ، وتجريم الرأي ، وغياب المؤسسات التمثيلية الحرة ، التي تعد متغيرات اشتركت في عدم انضاج العوامل الذاتية والموضوعية للتحول الديمقراطي .

وعندما حانت الفرصة لممارسة حق المشاركة بعد الانفراج الذي حدث بعد (9/ 4/ 2003) الذي بدأت في ظله مسيرة التحول الديمقراطي ، المتمثلة بتعدد منابر التعبير عن الرأي، والسماح للأحزاب السياسية بالعمل العلني، وبدأ المجتمع المـدني يترك أثراً ديناميكيا في الحياة العامة والسياسية ، وعادت بعد غياب طويل ممارسة الانتخابات الحرة ، والتمثيل النيابي النسبي . غير أنَّ هذا التحول الديمقراطي الجديد ، جاء من دون تهيئة أو تمهيد ، لقبول او دعم المشاركة السياسية الانتخابية للمرأة ، وفي وقت ما زالت فيه التجربة الديمقراطية محدودة ، وفي ظل أوضاع أمنية غير مطمئنة ، فضلاً عن مصالح الاحتلال الامريكي ، والقوى الفاعلة كمؤثرات ربما شوهت أو أثرت على موقف بعضهم من قضية التحول الديمقراطي ، واتهامهم للدعوات المنادية بالمشاركة السياسية للمرأة ، على أنها أيديولوجية أجنبية مستوحاة من الخارج ، وهي جزء من مؤامرة غريبة تسعى الى عولمة المرأة ، ومن أبرز هؤلاء هم أعداء العملية السياسية في العراق في محاولة بائسة منهم لأسقاطها كالبعثيين وأصحاب الفكر المتطرف من السلفيين والوهابيين ومن لف لفهم .

**ثانيا – أهمية الدراسة :**

ليس من المبالغة أن نحكم بأنه لم يحتل موضوع من الأهمية مثلما احتلت قضية المشاركة السياسية الانتخابية للمرأة من مكانة واهتمام في الجدل الفكري والسياسي ، سواء في إطار الفلسفة الغربية أم في دوائر الفكر الأسلامي . وفي ظل ظروف التحولات الديمقراطية المعاصرة بمتغيراتها الدولية والإقليمية والمحلية ، وكما هو الحال في المجتمع العراقي اليوم

أصبحت المشاركة السياسية للمرأة تحظى بمتابعة كبيرة من فئات المجتمع المختلفة ، بين مؤيد ومعارض ومتردد في موقفه من ممارسة المرأة لهذا الحق .

وانطلاقا من الإحساس بوجود تغير حقيقي في المناخ الاجتماعي والسياسي نحو المرأة باتجاه التحول الديمقراطي ، تأتي أهمية مناقشة مثل هذا الموضوع ، إذ وجد الباحث من متابعته لمتغيرات التحولات الديمقراطية واشكاليات ازدواجية الموقف المجتمعي من قضايا المرأة ومنها قضية مشاركتها السياسية ، مايستحق منا الاهتمام والدراسة . ومن هنا تأتي أهمية دراستنا وتبرز أسباب اختيارنا للموضوع والحاجة إليه ، في النقاط الآتية :-

1- تعد المشاركة السياسي شكلا من أشكال التعليم ، إذ تتعلم المرأة من خلالها حقوقها و واجباتها ، وتدرك مسؤوليتها الاجتماعية ، وتعرض مشكلاتها بحرية في إطار الممارسة الديمقراطية .

2- كذلك فإنَّ المشاركة السياسية مبدأ أساس من مبادئ التنمية ، كونها تمكن المرأة من الوصول إلى مواقع التأثير المجتمعي ، والمشاركة في تنمية المجتمع فضلا عن أنَّ المجال السياسي لمشاركة المرأة يعد الأهم بسبب ارتباطه بالمسائل الأخرى (التعليمية ، الصحية ، والاقتصادية ) وتأثيراته المباشرة في التنمية بشكل عام ، وهي أفضل وسيلة لتدعيم الشخصية الديمقراطية وتنميتها .

وتبعا لما تقدم فإنَّ الباحث يأمل أن تساعد دراسته هذه على تحقيق أهداف عملية تطبيقية تستفيد منها المؤسسات التي تتعامل مع قضايا الإصلاح الاجتماعي وفي مقدمتها المخططون للسياسة الاجتماعية ، و الأحزاب السياسية والمنظمات النسوية .

**ثالثا – أهداف الدراسة**

إنَّ الهدف المركزي لهذه الدراسة هو محاولة التعرف على أهم ملامح الأداء السياسي للمرأة وأنماطه ، والعوامل التي تفعله أو تعوقه ، من أجل تحديد الكيفية التي تؤثر من خلالها تلك العوامل في المشاركة السياسية للمرأة نحو السلب أو الايجاب .

**وهناك أهداف مكملة له تتمثل بـ :-**

أ- البحث في الجذور التاريخية للعملية الديمقراطية والمشاركة السياسية للمرأة العراقية .

ب- تشخيص طبيعة المشاركة السياسية الانتخابية للمرأة العراقية بعد تغيير النظام السياسي في (2003/4/9).

ويتفرع عن الهدف العام مجموعة من الأهداف الفرعية المرتبطة به والمكملة له وهي :-

1- تشخيص أهم العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤدي أو لا تؤدي إلى المشاركة السياسية للمرأة .

2- تشخيص أهم الخصائص الشخصية للنساء المشاركات وغير المشاركات في الممارسات السياسية .

3- تحديد أهم الخطوات والبرامج العلمية التي يمكن أن تدعم عملية التحول الديمقراطي وتشجع المرأة على ممارسة حقها بحرية ، ووفقاً لما قرره لها القانون والدستور العراقي والمواثيق الدولية من حقوق كإنسان .

4- بيان الأثر الذي تمارسه الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في التأثير في المشاركة السياسية للمرأة .

**رابعاً : فرضيات الدراسة**

تستند دراستنا الحالية الى مجموعة من الفروض العلمية يسعى الباحث الى تأكيد صحتها أو نفيها من خلال الدراسة والبحث بأعتماد المنهج العلمي وأساليبه وطرقه ، ومن فرضيات الدراسة :

1- إن المشاركة السياسية للمرأة العراقية قد تأثرت بمنظومة القيم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمجتمع .

2- إن الدساتير والقوانين التي سنت لتشجيع وتطوير المشاركة السياسية للمرأة لم يتم تطبيقها بشكل واقعي ، واصبح هناك فجوة بين الإطار النظري والتطبيقي لها .

3- إن الباحث يعتقد بأن هنالك إنخفاظاً ملحوظاً في المشاركة السياسية للمرأة العراقية .

**خامساَ : هيكلية الدراسة**

قسمت الدراسة إلى ثلاث فصول : الأول الاتجاهات النظرية المفسرة للمشاركة السياسية للمرأة وشمل مبحثين تناول الأول النظريات المفسرة للمشاركة السياسية للمرأة ، على حين تناول المبحث الثاني المشاركة السيساسية للمرأة . أما الفصل الثاني فقد جاء بعنوان التأطير الدستوري والتشريعي للمشاركة السياسية للمرأة في العراق ، وقد في المبحث الأول منه التنظيم الدستوري للمشاركة السياسية للمرأة في العراق من عام 1921-2014، أما المبحث الثاني فقد جاء فيه التنظيم التشريعي للمشاركة السياسية للمرأة في العراق من عام 1921-2014 ، . وأخيراً الفصل الثالث وقد تناول واقع ومستقبل المشاركة السياسية للمرأة العراقية .

**سادساً : الدراسات السابقة**

**1- دراسة بلقيس محمد جواد الموسومة (دور المرأة العراقية في النظام الديمقراطي ، دراسة تحليلية لسلوك المرأة البرلمانية )**

تركز هذه الدراسة على السلوك السياسي للمرأة العراقية في النظام الديمقراطي من خلال منابعة المسار التاريخي لنظال المرأة العراقية من أجل إثبات حقها ووجودها في ممارسة النشاط السياسي ، والذي حظر عليها من قبل القيم والاعراف الاجتماعية من جانب ، ومن تهميش وعدم الإعتراف بذلك الحق من قبل النظم السياسية الحاكمة التي حكمت العراق ، بحكم سيطرة العقلية الذكورية المانعة لذلك الحق ، والتي هي نتاج الاستبداد الرافض للديمقراطية من جانب آخر .

وتأني هذه الدراسة بشكل عام على السلوك السياسي للمرأة العراقية في قوته أو ضعفه ، وارتباطه بالظرف السياسي العام والسائد على صعيد النظام السياسي العام وأيضا الاجتماعي ، فإنها تركز ، بشكل خاص على نشاطها وسلوكها السياسي في المرحلة الديمقراطية الحديثة والدور الذي تؤديه في هذا المجال وبخاصة في البرلمان ، وكذلك المعوقات التي تقف في وجهها

، إن كان على الصعيد السياسي أو على الصعيد الاجتماعي وبخاصة الناجم منه عن الأعراف والتقاليد .

**2- دراسة هدى محمد مثنى : الموسومة ( المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام 2003)**

وقد تناولت هذه الرسالة موضوع المشاركة السياسية للمرأة العراقية من خلال ثلاثة فصول، تضمن الفصل الاول محاولة تأصيل مفهوم المشاركة السياسية وأهميتها بالنسبة للمرأة خصوصاً، ثم البحث في الأُسس الدستورية والقانونية لهذه المشاركة من خلال ثلاثة مباحث، تناول المبحث الاول هذه الاسس في الشرعة الدولية لحقوق الانسان، فيما تناول المبحث الثاني التجربة الدستورية العراقية قبل الدستور العراقي الدائم لعام 2005، وخصص المبحث الثالث لتناول ماجاءت به التجربة الدستورية العراقية بعد الدستور العراقي الدائم لعام 2005. اما الفصل الثاني فقد تناول اهم المعوقات والعوامل في المجتمع العراقي والتي ممن الممكن ان تؤثر في دعم او اعاقة هذه المشاركة من خلال ثلاثة مباحث ايضاً تناول المبحث الاول منه العوامل السياسية، فيما تناول المبحث الثاني العوامل الاجتماعية، وتناول المبحث الثالث العوامل الاقتصادية. وأخيراً تضمن الفصل الثالث البحث في واقع ومستقبل المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام 2003 .

**3- دراسة طاهر حسو مير الزيباري الموسومة (دور المرأة الكردية في المشاركة السياسية)**

دراسة ميدانية اجتماعية في مدينة أربيل ،هدفت هذه الدراسة بشكل اساس إلى التعرف على الاتجاهات العامة للمواطنين في كردستان العراق نحو مشاركة المرأة في الحياة السياسية ، وتحديد المعوقات التي تحد من هذه المشاركة . وقد تمت صياغة هذه الأهداف على شكل فرضيات للوقوف على حقيقتها في الدراسة الميدانية .كما استعرضت الدراسة تطور مظاهر المشاركة السياسية للمرأة الكردية للمدة من(1900-2003) وبضمنها مشاركتها في النشاط السياسي والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ومواقع اتخاذ القرار .

وكان من نتائج للدراسة :

أ- إنَّ من أسباب عدم الانتماء أو التطوع إلى منظمات المجتمع المدني تعود في (1، 51%) منها إلى أنها منظمات تابعة للأحزاب ، وأرجع (35%) منهم ذلك إلى عدم وجود

الديمقراطية داخل هذه المنظمات و(1، 34%) أرجعه منهم الى أنَّ العادات والتقاليد لا تسمح بالانتماء ، في حين (3، 21%) ذهب إلى أنَّ هذه المنظمات لا تدافع عن حقوق الإنسان .

ب – هناك أسباب أخر تعود لوجود صراع المصالح بين النساء داخل المنظمات النسوية ، واحتكار السلطة لبعض النساء لمدة طويلة وعدم وجود التعاون والتنسيق بينهن .

## سابعاً : منهجية الدراسة (The Methods of Study)

يعرف المنهج (Method) بأنه الكيفية اوالطريقة التي يتبعها الباحث لدراسة موضوع البحث ، فقد أصبح شرعا علميا لدى العلماء والباحثين عند إجراء دراساتهم أن يحددوا منهجا في البحث يتلاءم مع طبيعة موضوع الدراسة والظروف الأجتماعية والنفسية والتأريخية التي تسيطر على الظاهرة موضوع الدراسة.

وظاهرة المشاركة السياسية للمرأة هو موضوع دراستنا الحالية ، مثلها في ذلك مثل الظواهر الاخرى تخضع لمؤثرات عديدة وتتخذ صورا مختلفة تبعا لطبيعة الوسط الأجتماعي الذي تنتمي اليه المرأة . واستنادا إلى ذلك وتلافيا للثغرات التي تحصل في الاعتماد على منهج واحد فقد لجأ الباحث إلى اختيار عدد من المناهج المناسبة لموضوع الدراسة للحصول على بيانات تتضمن تفاصيل أكثر عمقا وموضوعية وتؤمن الثقة والطمأنينة في صحة النتائج التي يتم الوصول اليها وإمكانية اعمامها. ومن هنا وظفت في الدراسة الحالية المناهج الآتية :-

1- المنهج التأريخي (Historical Method)
2- المنهج المقارن (Comparee Method)
3- المنهج التحليلي (Analytical method)

### 1- المنهج التأريخي ( Historical Method)

لتأصيل تطور مشاركة المرأة العراقية في المجال السياسي . لإنَّ التيقن في خلفية التأريخ للظواهر السياسية أمر لاغنى عنه لفهمها وتفسيرها وتحليلها.وكان ابن خلدون من أوائل من أكد على أهمية استعمال المنهج التأريخي في دراسة هذه الظواهر بقوله (إنَّ فهمنا للماضي يساعدنا على فهم الحاضر واستيعاب المستقبل).

**2- المنهج المقارن (Comparee Methode)**

لغرض مقارنة مشاركة المرأة السياسية خلال فترة الدراسة وبين الدساتير العراقية التي صدرت خلال فترة الدراسة . وتبدأ الدراسة المقارنة بمرحلة وصفية تحليلية للظواهر السياسية المراد دراستها لاكتشاف أوجه الشبه والاختلاف بينهما، سواء كانت هذه المقارنة مكانية من خلال دراسة مجتمعين مختلفين،ام مقارنة زمانية بمقارنة ظاهرة في مجتمع واحد في فترتين زمنيتين . ويعتمد الأخذ بالمنهج المقارن على قدرة اختيار المشكلات التي تصلح للمقارنة ، وصياغة الأنماط المرتبطة بها ، وذلك من منطلق أنَّ كل نمط يصاغ وفقا لمتغيرات يفترض فيها أنها أكثر المتغيرات أهمية ودلالة بالنسبة للمشكلة المدروسة.

**3- المنهج التحليلي (Analytical method )**

لتحليل بعض النصوص والمواقف والظروف التي أثرت في مشاركة المرأة ، ويقوم هذا المنهج على اتباع خطوات منظمة في معالجة الظواهر والقضايا . وهو نمط من انماط التفكير العلمي وطريقة من طرق العمل يعتمد من اجل تنظيم العمل العلمي والدراسة والتحليل لبلوغ الأهداف المطلوبة من البحث .